مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأربعاء 13 سبتمبر 2023

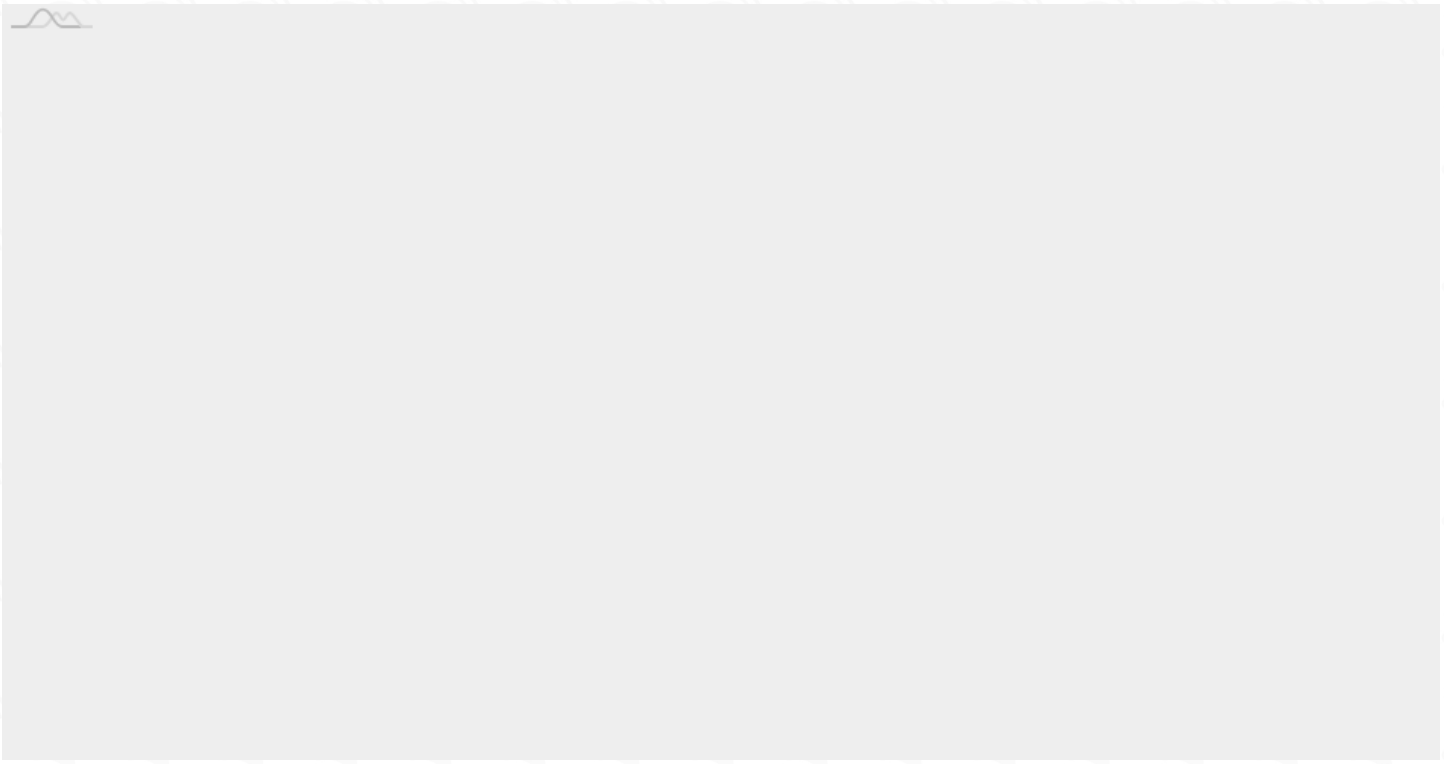

بي بي سي: لماذا مصر قلقة بشأن سد إثيوبيا على النيل ؟

(إقليمي ودولي . BBC)

نشرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) تقريراً يستعرض المخاوف المصرية من ملء وتشغيل السد الإثيوبي.

وقالت الشبكة البريطانية إن مصر اتهمت إثيوبيا بتهديد إمداداتها بالمياه من نهر النيل.

أكدت إثيوبيا أنها انتهت من ملء الخزان في سدها العملاق الجديد الذي يستخدم مياه النيل.

ما هو مشروع السد العملاق في إثيوبيا ؟

وأوضحت الشبكة أن سد النهضة الإثيوبي يقع على رافد النيل الأزرق في مرتفعات شمال إثيوبيا، حيث يتدفق 85% من مياه النيل.

يقع السد على بعد 30 كم جنوب الحدود مع السودان وهو أكبر مشروع سد للطاقة الكهرومائية في إفريقيا. ويبلغ طوله أكثر من ميل وارتفاعه 145 متراً.

لم يكتمل السد بعد، لكنه استغرق بالفعل 12 عاماً من البناء.

الخزان وراء السد الذي تبلغ تكلفته 4.2 مليار دولار (3.8 مليار جنيه إسترليني) له مساحة سطحية بحجم لندن الكبرى.

كيف سيساعد السد إثيوبيا ؟

تريد إثيوبيا أن ينتج السد الكهرباء لـ 60% من سكانها الذين ليس لديهم إمدادات حالياً.

ومن المأمول أن يؤدي ذلك في النهاية إلى مضاعفة إنتاج الكهرباء في إثيوبيا، وتزويد الشركات بإمدادات الكهرباء المستمرة وتعزيز التنمية.

كما يمكن أن يوفر الكهرباء للبلدان المجاورة بما في ذلك السودان وجنوب السودان وكينيا وجيبوتي وإريتريا.

لماذا مصر والسودان قلقتان من السد ؟

تقول الشبكة إن مصر قلقة من أن السد سيخفض منسوب المياه في نهر النيل. وتعتمد مصر، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 107 ملايين نسمة، على نهر النيل في جميع مياهها العذبة تقريباً.

وهي تحتاج مياة النيل لتوفير المياة العذبة للأسر وللزراعة - خاصة لزراعة القطن الذي يتطلب الكثير من المياه.

كذلك تستخدم مياه النيل أيضاً لملء بحيرة ناصر، خزان محطة الطاقة الكهرومائية في مصر، سد أسوان العالي.

بدورها، يعتمد السودان، الذي يبلغ عدد سكانه 48 مليون نسمة، بشكل كبير على المياه من النيل.

يتساءل كلا البلدين عما إذا كانت إثيوبيا ستسمح بتدفق ما يكفي من المياه في اتجاه مجرى النهر إليهما في المستقبل.

وقالت وزارة الخارجية المصرية إن «الإجراءات الأحادية الجانب في إثيوبيا تعتبر تجاهلا لمصالح وحقوق دول المصب وأمنها المائي».

وقد جادلت بأن انخفاض 2% في المياه من النيل يمكن أن يؤدي إلى فقدان 200 ألف فدانًا من الأراضي التي تروى بماء النيل.

ويمكن أن تؤثر مستويات الأنهار المنخفضة أيضًا على النقل في نهر النيل.

يقول محمد بشير، من جامعة تورنتو: «كان القلق الأساسي لمصر دائمًا هو تشغيل السد على المدى الطويل بعد مرحلة الملء الأولية».

وأضاف أنه لا يوجد اتفاق حول كيفية إدارة السد خلال فترات الجفاف وبعدها. وقد تتبنى إثيوبيا نهجا يزيد إلى أقصى حد من توليد الكهرباء في فترات الجفاف، وهو أمر غير موات لمصر.

ملأت إثيوبيا السد على مدار ثلاث سنوات، رافضة حجة مصر بأن الأمر يجب أن يستغرق 12 إلى 21 عامًا باعتباره غير مقبول.

وعلى الرغم من أن السودان يتأثر بمستويات المياه على نهر النيل مثل مصر، إلا أن استجابتها للسد كانت مقيدة بالصراع في البلاد.

هل يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن مستقبل السد ؟

وتلفت الشبكة إلى أن السد كان مصدر خلاف بين البلدين منذ بدء بنائه في عام 2011.

وأعطت معاهدة من عام 1929 (بالإضافة إلى معاهدة أخرى من عام 1959) حقوق مصر والسودان في جميع مياه النيل تقريبًا.

كما أعطاهم الحق في حق النقض ضد المشاريع التي تقوم بها بلدان منبع النهر (مثل إثيوبيا) والتي من شأنها أن تحرمهم من نصيبهم من المياه.

وقالت إثيوبيا إنها لا ينبغي أن تلتزم بهذه المعاهدات القديمة، وقررت البدء في بناء السد خلال الربيع العربي، عندما كانت هناك اضطرابات سياسية في مصر.

ووقعت مصر والسودان وإثيوبيا معاهدة جديدة في عام 2015، لكن المحادثات حول كيفية استخدام إثيوبيا لمياه النيل لملء السد تعطلت مرارًا.

في عام 2019، حذرت مجموعة الأزمات الدولية - وهي منظمة تعمل على منع الحروب - من احتمال نشوب نزاع مسلح.

تدخلت الولايات المتحدة في عام 2019 لمحاولة التوصل إلى اتفاق بين مصر وإثيوبيا، لكن دون نجاح يذكر.

واستؤنفت المحادثات قبل ثلاثة أسابيع فقط من إعلان إثيوبيا أنها انتهت من ملء السد.

أفريكا انتيلجانس: وصمة في سجل المرشح لمنصب المدير العام لليونسكو خالد العناني

(سياسية . أفريقيا إنتلجانس)

سلط تقرير لموقع أفريكا انتيلجانس الضوء على ترشيح وزير الآثار والسياحة المصري السابق خالد العناني لمنصب المدير العام لليونيسكو.

وقال الموقع الفرنسي إن وزير السياحة والآثار المصري السابق اختيِّر مرشحًا للدول العربية لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

لكن، وحسب ما يستدرك الموقع، ففي خلال فترة عمله وزيرًا، سمح العناني بتدمير مقبرة إسلامية تحميها اليونسكو، وكان ذلك لإفساح المجال لمشروع بناء طريق يشرف عليه الجيش المصري.

ويُنظر إلى هذا التدمير لموقع اليونسكو للتراث العالمي على أنه وصمة رئيسة في سجل العناني وهو يبحث عن المنصب الأعلى في اليونسكو.

ويلفت التقرير إلى الخلافات حول إدارة العناني السابقة للآثار في مصر وكيف يمكن أن تؤثر هذه الواقعة الماضية على ترشيحه لمنصب المدير العام لليونسكو.

كانت مصر تأمل في أن يخلف العناني أودري أزولاي من فرنسا بوصفها رئيسًا لليونسكو بعد انتهاء فترة ولايتها في عام 2021، لكن الجدل حول ماضيه يثير تساؤلات حول مدى ملاءمته لهذا الدور.

ذا ناشيونال: صوت المعارضة المصرية يرتفع مع اقتراب الانتخابات الرئاسية

(ترجمات . ذا ناشيونال)

استعرض حمزة هندواي تقرير نشره موقع ذا ناشيونال ما وصفه بارتفاع صوت المعارضة المصرية مع اقتراب الانتخابات الرئاسية.

يشير الكاتب في مستهل تقريره إلى أن صوت المعارضة السياسية في مصر يرتفع، إذ أعلن أكبر ائتلاف من الأحزاب المؤيدة للديمقراطية في مصر أن التغيير هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تسحق الدولة العربية الأكثر اكتظاظًا بالسكان.

بتشجيع من الحرية المدروسة بعناية التي تمنحها الحكومة، يركز بيان صريح بشكل غير عادي من التحالف على الاقتصاد والحاجة إلى أن تكون الانتخابات الرئاسية العام المقبل منافسة حقيقية على قدم المساواة، مع السماح

لمرشحي المعارضة بالقيام بحملات انتخابية بحرية وبدون تحيز في التغطية الانتخابية لوسائل الإعلام.

ولم يذكر الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد ما إذا كان يعتزم الترشح لولاية ثالثة. ومع ذلك، تشير جميع المؤشرات إلى أنه سيفعل ذلك.

حملات مؤيدة

ويلفت الكاتب إلى أن الأحزاب الموالية للحكومة تعرب عن دعمها لترشح السيسي لولاية أخرى. ويشيد مضيفو البرامج الحوارية الموالية بإنجازاته بينما يشيطنون منتقديه أو منافسيه المحتملين. وتعلن اللوحات الإعلانية العملاقة في الشوارع، التي دفع ثمنها أنصاره، أن الرئيس المصري هو الأيدي الأكثر أمانًا لدفع البلاد إلى الأمام وحمايتها. وظهرت ما لا يقل عن اثنتي عشرة صفحة على فيسبوك لدعم السيسي في الأيام الأخيرة.

وستمدد إعادة انتخاب السيسي رئاسته إلى 16 عامًا، وهي ثاني أطول فترة بعد 29 عامًا لحقبة حسني مبارك قبل أن يُجبر على التنحي بسبب انتفاضة شعبية في عام 2011.

صوت المعارضة

وقال ائتلاف المعارضة المؤلف من 11 حزبًا في بيانه إن «الانتخابات المقبلة توفر فرصة نادرة وحقيقية لإحداث تحول سلمي وديمقراطي يحمي الأمة من الانفجارات الاجتماعية التي لن يكون من الممكن التنبؤ بنتائجها إذا حدثت».

وأضاف: «نحن نطالب بالتغيير لأنه أصبح ضرورة ملحة لإخراج الأمة من الركود الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي».

ولم يشر البيان إلى السيسي تصريحًا ولم يتضمن أي لغة تشير إلى أن البيان يدعو إلى انتفاضة.

ردد أحمد طنطاوي، السياسي السابق الذي أعلن نيته الترشح للرئاسة، فكرة أن التغيير ضروري لتجنيب 105 ملايين شخص في مصر الاضطرابات المدمرة.

وكتب طنطاوي على موقع إكس (X): «نحن نقوم بحملة لتجنب انفجار حتمي قد يحدث إذا ظل الوضع الراهن دون تغيير».

أولويات السيسي

وقال الكاتب إن السيسي جعل الأمن والاقتصاد على رأس أولوياته منذ توليه منصبه في 2014.

وأشرف السيسي على مكافحة الهجمات الإرهابية التي اجتاحت البلاد في السنوات التي أعقبت مباشرة الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في 2013. كما صمم حملة بمليارات الدولارات لإصلاح البنية التحتية وبناء المدن، بما في ذلك عاصمة جديدة في الصحراء شرق القاهرة وأخرى على البحر المتوسط تعمل الآن مقرًا صيفيًا للحكومة.

وسعت حكومته بشكل كبير شبكة الطرق في البلاد، وتعاقدت مع شركة روسية لبناء أول محطة طاقة نووية في مصر وشركة سيمنز الألمانية لبناء عديدًا من محطات الطاقة الحديثة. وقد أدخل وسائل نقل جديدة ونظيفة، بما في ذلك قطار كهربائي في القاهرة وقطار سريع يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط.

يقول السيسي إن حكومته ليست مسؤولة عن الأزمة الاقتصادية - تضخم قياسي، وخسارة نصف قيمة الجنيه المصري وأزمة العملات الأجنبية - والتي يلقي باللوم فيها بالكامل على تداعيات جائحة فيروس كورونا والحرب الروسية في أوكرانيا.

كما ألقى باللوم على النمو السكاني السريع في مصر.

وقال مرارًا إن هناك حاجة ماسة إلى مشاريع البنية التحتية الضخمة بعد عقود من الإهمال وأنها أعدت البلاد، خاصة في مجالات الطاقة والطرق والموانئ، لتدفق استثمارات جديدة.

ومع ذلك، يصر منتقدوه على أن عديدًا من المشاريع كانت غير ضرورية أو كان من الممكن أن تنتظر حتى تتحسن القطاعات الرئيسة مثل التعليم والصحة - وكلاهما في حالة سيئة - أولًا.

من جانبه، غرد إبراهيم عيسى قائلًا: «الطريقة الوحيدة (لا يوجد غيرها) للتغلب على مشاكل مصر الاقتصادية وغيرها... هو أن تتبنى الدولة المصرية المثل الشعبي الحكيم والعملي والمجرب الذي يقول إدي العيش لخبازه حتى لو أكل نصفه»، في انتقاد مستتر للتهميش المتصور للقطاع الخاص ومشاركة الجيش الكثيفة في النشاط الاقتصادي.

ضعف المعارضة

لكن أحزاب المعارضة في مصر منقسمة للغاية، وغالبًا ما تتشاحن حول الأيديولوجية أو بشأن استجابتها للسلطات. وعلى الرغم من أن الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها معظم المصريين يمكن أن تجعلهم مستعدين للتصويت لتغيير الاتجاه، إلا أنهم لا يثقون كثيرًا في المعارضة وبالكاد يمكنهم تحمل جولة جديدة من الاضطرابات في وقت يتعافون فيه فقط من سنوات عدم الاستقرار منذ انتفاضة 2011، وفقًا للكاتب.

كما لايزال يتمتع السيسي بمستوى معتبر من الدعم الشعبي، وفقًا للخبراء، بما في ذلك بعض الفئات السكانية الرئيسة مثل النساء والمجتمع المسيحي الكبير. كما أن خطابه الوطني وتحذيراته المتكررة من عدم الاستقرار تلقى صدى لدى الكثير من المصريين.

كتب حسن نافعة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وشخصية معارضة رئيسة: «الانتخابات الرئاسية المقبلة هي النافذة الوحيدة المتاحة للشعب المصري لإحداث تغيير سلمي. وسيكون حكما بالإعدام على النخبة السياسية [المعارضة] إذا لم تتمكن من تنظيم صفوفها لاغتنام هذه الفرصة».

كان الخصم الوحيد للسيسي في الانتخابات الأخيرة في عام 2018 سياسيًا غامضًا أيد الرئيس علنًا ولم ينتقد سياساته أبدًا.

ميدل إيست أي: مصر ثاني أكثر الدول عرضة لخطر أزمة الديون بعد أوكرانيا

(اقتصاد . ميدل إيست آي)

سلّط تقرير لموقع ميدل إيست أي الضوء على أزمة الديون في مصر والتي تفاقمت في السنوات الأخيرة مع اعتماد حكومة السيسي على الاقتراض.

ويلفت الموقع البريطاني في مستهل تقريره إلى أن مصر تُعد ثاني أكثر الدول عرضة لخطر أزمة الديون، ذلك أنها تأتي بعد أوكرانيا التي مزقتها الحرب، وفقًا لتحليل أجرته بلومبرج.

وأظهرت البيانات أنه مع الأخذ في الاعتبار الدين العام وتكاليف الفائدة والعائد على السندات الدولارية، كان الاقتصاد المصري هو الأكثر عرضة للخطر في الشرق الأوسط.

وكانت ثلاث دول أخرى في الشرق الأوسط - تونس والبحرين والأردن - من بين أكثر دول الشرق الأوسط تعرضًا للخطر.

وأشار الموقع إلى أن مصر تعاني من أزمة اقتصادية منذ سنوات، وهو وضع تفاقم بسبب الحرب في أوكرانيا التي أثرت بشدة على أسعار المواد الغذائية في البلاد.

وأظهرت الأرقام الرسمية الصادرة يوم الأحد أن التضخم السنوي في مصر وصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 39.7 بالمئة في أغسطس، بينما فقد الجنيه المصري نصف قيمته أمام الدولار بحلول أوائل هذا العام.

وكانت مصر تعتمد على عمليات الإنقاذ من جيرانها الأكثر ثراءً وصندوق النقد الدولي في السنوات الأخيرة، بينما سحب المستثمرون المليارات من احتياطيات القاهرة الأجنبية.

وعلى الرغم من أن الأزمة المالية لها مجموعة من الأسباب، إلا أن عديدًا من شخصيات المعارضة وجهت أصابع الاتهام إلى قبضة الجيش المتزايدة على الاقتصاد المصري منذ انقلاب 2013 الذي أطاح بحكومة محمد مرسي المنتخبة.

غرد الخبير في الشأن المصري تيموثي كالداس أنه ووفقًا لتحليل بلومبرج، تعد مصر ثاني أكثر الدول عرضة لأزمة الديون في العالم بعد أوكرانيا، البلد الأكثر عرضة للخطر.

وقال كالداس: «تعرضت أوكرانيا للغزو من الجيش الروسي بينما من غزا اقتصاد مصر هو جيشها».

جيروزاليم بوست: الرئيس السيسي يدعو بلاده لخفض معدل المواليد

(اقتصاد . جيروزاليم بوست)

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست تقريرًا كتبته نيفيل تيلر تسلط الضوء على المبادرة التي أطلقها الرئيس المصري لخفض معدل المواليد.

تستهل الكاتبة تقريرها بالإشارة إلى أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي افتتح في 5 سبتمبر المؤتمر الدولي الأول للصحة والسكان والتنمية. وعقد المؤتمر الذي استمر أربعة أيام لدراسة مسألة النمو السكاني فيما يتعلق

بالتنمية المستدامة. وفي افتتاح المؤتمر، ناقش السيسي القضية لأنها أثرت على مصر على وجه الخصوص. وكان واضحًا - التوازن بين مستويات السكان والتنمية المستدامة بعيد المنال.

زيادرة مطردة

وأشارت الكاتبة إلى أنه ومنذ عام 2000، نما عدد سكان مصر بمقدار 40 مليون نسمة ويبلغ الآن 105 ملايين نسمة. ويبلغ معدل المواليد حاليا مليوني مولود سنويا. وقال السيسي إن الموارد المتاحة أملت على مصر خفض ذلك بما لا يقل عن 80% - أي ما لا يزيد عن 400 ألف ولادة في السنة.

وعلّق السيسي على ملاحظة أوردها وزير الصحة والسكان خالد عبد الغفار في كلمته بأن «إنجاب الأطفال مسألة حرية مطلقة»، مشيرًا إلى ضرورة عدم إعطاء تلك الحرية لمن لا يُقدّرون حجم التحدي. وقال «المجتمع كله والدولة المصرية سيدفعان الثمن. ويجب أن ننظم هذه الحرية، وإلا فإنها ستخلّف كارثة».

وفي إشارة إلى أن مصر يمكن أن تحاكي سياسة الطفل الواحد في الصين (التي تخلت في عام 2016)، أوضح السيسي أنه وبما أن الصين «نجحت في سياسة السيطرة على السكان»، فإنه يتعين على الدول الأفريقية الأخرى أيضًا تبني إجراءات للسيطرة على الزيادة السكانية، لأن القارة تفتقر إلى الموارد الكافية للحفاظ على ارتفاع عدد سكانها.

وعندما اعتلى وزير الصحة المصري عبد الغفار المنصة، كان حريصًا على تجاوز الملاحظة التي أدلى بها رئيسه حول حرية الاختيار فيما يتعلق بحجم الأسرة، وأكد أن مشكلة تزايد عدد السكان هي التحدي الأكبر لمصر، الآن وفي المستقبل.

وشدد وزير الصحة على أن «تنظيم الأسرة هو أكبر مشروع استثماري، إذا تبنته مصر، فسوف يجلب لها الأرباح والمزايا، إذ يوفر كل جنيه تنفقه الدولة على تنظيم الأسرة 151.7 جنيهًا في المقابل».

فرصة نادرة

ولفتت الكاتبة إلى أن هذا المؤتمر الدولي أتاح فرصة نادرة للباحثين وصانعي السياسات من جميع أنحاء العالم لتبادل المعلومات المباشرة حول العلاقة بين السكان والصحة والتنمية المستدامة. وجمع المؤتمر صانعي القرار ووزراء الصحة من مختلف البلدان والسفراء والوكالات الشريكة الدولية والأمم المتحدة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والكيانات المصرفية ورجال الأعمال ووسائل الإعلام.

وليس من المستغرب أن يصبح المؤتمر حدثًا سنويًا، ربما يجري تنظيمه - كما كان - في العاصمة المصرية الجديدة.

بين محدودية المواد والمشاريع الضخمة

ووفقًا للكاتبة، فقد يكون من المغري، إن لم يكن مثيرًا للسخرية، إدراك وجود صلة بين النداء الرئاسي لخفض معدل المواليد في البلاد بسبب محدودية الموارد، والتمويل الهائل لمشاريع الدولة الضخمة.

ونوّهت الكاتبة إلى أن العاصمة الجديدة أُعلن عنها لأول مرة في عام 2015، وهي قيد الإنشاء منذ سنوات، بتكلفة تقدر بأكثر من 50 مليار دولار. وهي واحدة من مجموعة متنوعة من المشاريع الضخمة التي تبنيها حكومة السيسي بتكلفة باهظة، في وقت ارتفعت فيه ديون الحكومة ارتفاعًا كبيرًا..

لطالما كان الاكتظاظ السكاني للكوكب مصدر قلق لبعض المفكرين والعلماء. ومنذ عام 1804، زاد عدد سكان العالم من مليار إلى ثمانية مليارات. ومن بين العوامل المسببة لذلك التقدم الطبي وتحسين الإنتاجية الزراعية.

وتقول الكاتبة إن الدول النامية مثل مصر ودول القارة الأفريقية الأخرى تتصرف بحكمة في الاعتراف بأن النمو السكاني غير المقيد، إذا لم يضاهيه زيادة مماثلة في الموارد، من شأنه أن يوجه ضربة قوية لآمال التنمية المستدامة.

وفي مثل هذه البيئة، تبدو مبادرات مثل مؤتمر السيسي للسكان والصحة والتنمية منطقية تمامًا.

بلومبرج: ارتفاع أسعار السجائر في مصر تُبطل توقعات التضخم

(اقتصاد . بلومبيرغ)

هتمت وكالة بلومبرج بارتفاح أسعار السجائر في مصر وما قد يعنيه ذلك على توقعات الخبراء بشأن معدلات التضخم في الفترة المقبلة في مصر.

وقالت الوكالة الأمريكية إن نظرة إلى طوابير الزبائن الذين يتدافعون على شراء علبة سجائر من أحد الأكشاك في القاهرة كافية للوقوف على حالة التضخم ومشاكل العملة في مصر.

في بلد يبلغ عدد سكانه 18 مليون مدخن، دفعت التكهنات بشأن الزيادات الوشيكة في الأسعار التجار إلى تخزين منتجات السجائر في الأشهر الأخيرة، مما تسبب بدوره في نقص السلعة وأدى إلى ارتفاع غير مسبوق بأكثر من 50% في تكلفة التبغ منذ مارس.

وعلى الرغم من أن وزنه يزيد قليلًا عن 4% في سلة التضخم في مصر، فقد أصبح التبغ - جنبًا إلى جنب مع الغذاء - مساهمًا رئيسًا في ارتفاع الأسعار الذي سجل أرقامًا قياسية طوال الصيف.

تبدد التوقعات

وأشارت الوكالة إلى أن الارتفاع الكبير بدد توقعات التضخم الذي تجاوز الآن 37% سنويًا. كان عديد من الاقتصاديين يتوقعون أن يبلغ التضخم ذروتها قبل أشهر.

ووفقًا للوكالة، ففي اقتصاد تعصف به صدمات السلع الخارجية وتطاردها مخاوف من انخفاض آخر في قيمة العملة، فإن ضائقة التبغ هي حالة لما يتحسر عليه المصريون باعتبارها ندرة سلع مزمنة ومصطنعة في كثير من الأحيان ينظمها الموزعون أو صغار التجار لرفع الأسعار.

وقال محمد أبو باشا، رئيس أبحاث الاقتصاد الكلي في المجموعة المالية هيرميس ومقرها القاهرة: «كنا نتوقع في الأصل أن يبلغ التضخم ذروته في يونيو» و «خطأ توقعاتنا نابع بالأساس من الارتفاع الحاد في أسعار التبغ». وهذا الارتفاع «طغى على اتجاه متباطئ إلى حد ما في معدل التضخم الشهري».

ولفتت الوكالة إلى أن أسعار التبغ في الغالب تُحددها الحكومة وتدار من خلال شركة إيسترن، والتي كانت حتى وقت قريب تحت سيطرة الدولة بالكامل. لقد زادت الأسعار في أبريل بمتوسط 10% -11%، مما أدى إلى إثارة المزيد من الزيادات.

كما هو الحال مع المواد الأساسية مثل القمح، التي تعد مصر واحدة من أكبر مشتريه في العالم، تستورد البلاد التبغ الخام ولكنها تنتج السجائر محليًا.

نقص العملة الأجنبية

وقالت الوكالة إن اضطرابات الصناعة تعكس أيضًا نقصًا في الدولار أدى إلى تقليص الاقتصاد البالغ 470 مليار دولار لأكثر من عام. وقد تكون هناك حاجة إلى خفض كبير آخر لقيمة العملة للمساعدة في تخفيف الأزمة، لكن مثل هذه الخطوة تظل أكبر خطر على التضخم.

قال ألين ساندیب، مدير الأبحاث في نعيم القابضة بالقاهرة، إن هناك «توافرًا محدودًا للعملات الأجنبية، مما يؤثر على إنتاج بعض السجائر». بالإضافة إلى ذلك، كان تجار الجملة «يتكهنون بشأن زيادة ضريبة القيمة المضافة ونتيجة لذلك يحتفظون بمخزونهم - إن لم يكن رفع الأسعار كمقدمة»، على حد قوله.

ورفعت شركة إيسترن، التي اشترت فيها شركة استثمارية إماراتية مؤخرًا حصة 30% مقابل 625 مليون دولار، الإنتاج مرتين في الأسابيع الأخيرة في محاولة لترويض الأسعار. وتُلقي الشركة باللوم على بعض التجار في التلاعب بالعملاء.

توصل المستثمر الإماراتي إلى اتفاقيات مع البنوك لتوفير 150 مليون دولار للشركة لتمويل واردات المواد الخام.

لم يشعر المستهلكون بذلك بعد في أكشاك القاهرة.

وقال بائع يدعى أحمد لأحد العملاء في حي المعادي الراقي بعد ظهر أحد الأيام مؤخرًا: «تغضب مني، وتصرخ في وجهي - لكن ماذا يمكنني أن أفعل؟»، وقال إن تخزين الموزعين للسجائر ورفع الأسعار يجبره على تحمل التكاليف، رافضًا الكشف عن اسمه الكامل حتى يتمكن من التحدث بحرية.

وقال أبو باشا إنه بينما تشير الأدلة المتناقلة إلى أن الأسعار تتجه نحو الاعتدال، «إلا أن المضاربات لم تختف تمامًا»، مشددًا على أنه «لا يمكن استبعاد المزيد من الزيادات وإن كان بحجم أقل».

/ moasher